بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين على كل شيء

الحمد لله الذي هو نور سموات العقول والنفوس وظهور ارض الاجرام و
اعراضها المحسوس الذي اخرج بشروق ذاته الشاهقين في تيه الظلمة
والبطلان الى فضاء عالم الوجود والنور ثم هدى بنصب رايات الارشاد
ورسم آيات طريق السداد الى دار آبائنا العلوية ومقر امهات محل الابتهاج
وموطن السرور والصلوة على مجمع بحرى الوجوب والامكان
وخلاصة الاملاك وزبدة الافلاك والاركان سيد الانس و
الجان وآله وعترته الذين هم وسائل للوصول الى نعيم الجنان
الراجي اما بعد فيقول اقل الخليقة الى عفو ربه الغفران الشيخ حسين
بن ابراهيم التنكابني محى ذنوبهما وستر عن صفحة عيوبهما انه ختم
في خاطري ان اكتب شيئا في باب وحدة الوجود مع كثرة تجلياته و
تنشف زوالاته من غير ان تكون الوجودات المقيدة امورا موهومة
بلا تقرر وثبات كما هو المنقول من بعض اهل التصوف فان الكفر
هذا ليس الا السفسطة للزوم كون السماء والارض والجنة والنار والحشر
والبعث كلها خيالات محضة وبطلانه غير خفي فالبرهان اليقيني الدال
هذا اعني وحدة الوجود من حيث هو وجود اعني صرف المنزه عن قيود
الماهية وتشابك العدم والنقصان والصريح اى ليس عن معارضة الغير

والاول يوجب المقوم لانه لا فرق بالوجود الاكويني لانه وجود محض تحقيقه
الخارجية لان مفهوم حكم الخيشك الملهوبات الا يكون مما يترتب عليه الآثار
فما صدق عليه مفهوم كل الحيثية موجود وجودي من غير زيادة وجود اخر عليه الا
بالاعتبار كما عرفت ومن غيره ليس كذلك عروضه اياه من قبيل عروض
الاعراض الخارجية لموضوعاتها كالسواد ونحوه حتى يلزم تقدم الشيء على
نفسه او التسلسل بل هو الوصف ليس الا فرضي من التحليل العقلي ووجدانه
العقل له مغايرة للماهية بعينه وان كان في الخارج بل في نفس الامر عينه في
هذا موجودية الشيء لوجوده الآخر والفرض لو لم يكن الوجود موجودا في نفسه لما
يتحقق الماهيات الامكانية في الخارج وبطلان التالي يستلزم بطلان المقدم
بيان الملازمة انه لما كان الوجود من التشخص كما ذهب اليه المعلم الثاني في
تشخص خ م — واستاذنا قدس سره في تعليقه وغيره ان الشيء ما لم يوجد لم يتشخص
للتشخص والمتشخص بما هو متشخص لم يصدق عليه انه وجد ووجود وتقرر الفرد الا من
المفهوم الكلي بالكلي ولو كان الامر كذلك لما يفيد التشخص والهذية التي بهما يمتاز الشيء
عن جميع ما عداه وان كان يفيد التخصيص من غير الانتهاء الى التعين الشخصي فلو لم يحصل
الماهية في الخارج الى هذا الحد من التعين والتخصص لم يتحقق فيه الحد الذي يتصل به
الماهية الكلية المنتزع ليس الا عين الوجود بناء على اتحاد التشخص والوجود ذاتا
في الخارج خ م — والمغايرة بينهما بمجرد الاعتبار وكون الماهية منتزعا اي على فرد دون تحقق ما به التشخص فيه
بحيث يمكن انتزاع التعين والتشخص منها مع عدم تحقق شيء او وجود العرض
الماهية كما ذهب اليه الجمهور مما لا يذعن به العقل المستقيم وهذا اشبه بانتزاع
من السلطان السلطنة اى حيث يكون هو سلطانا ولا ينتزع من الجدار او
غيره مما لم يتصف بالسلطنة ومع هذا لا اثر ولا عين لها في الخارج وكونه

المرتبة بحيث تسلطا ما فيها باعتبار غيره عنه لم يتصف بها الا متصورا الا
بان يكون متصفة موجودة فرد سلب الوجود والتشخص عنه بوجه البتة ان
اللون بين تلك الحيثية وحيثية الوجود الذي هو عين التشخص الى الاولى
موجودة بوجود غير وجود الموصوف بخلاف الثانية فانها غير
وجوده وتشخصه وهما موجودان ومتشخصان بل انهما غير وجوده وتشخصه
وتشخص آخر الا باعتبار فيلزم التسلسل في نحو الوجود والتشخص كما هو
مشهود عند صريح العقل وبعد ما تقررت هذه المقدمة فنقول الممكنات
الوجودات الامكانية المتشخصات بانفسها في العدم كونها
صرف الوجود وبحت النور ومخالطتها مع ظلمة الامكان والقصور
وتركيبها بوجه ولو كان هذا التركيب عقليا بكونها وجودا وفاقدا
من المرتبة الكمالية مع ما يحيط بها من الكمالات الممتنعة وجودها عن
جميع وجوه الكثرة والتركيب فصح انتهاء هذه الوجودات المقيدة
المشتبكة مع غير الوجود وهو النقص والقصور اللذين بمنزلة الاجزاء
للوجودات الممكنة الى وجود صرف بريء عنها وهو مسمى بالوجود
المطلق والصرف لانه وجود محض بلا مخالطته بوجه مع العدم وفقد [illegible] الفقير
ويكون علة لكل وجود وجود او فقيرا عن غيره من حيث الذات والصفات الكمالية
كلها فتبين انه موجود بالذات على الاطلاق ازلا وابدا بمعنى ان الذات بلا
مدخلية تأثير الغير فيها وكذا موجود بالحكم الاطلاقي بالنسبة الى جميع الاشياء
ذو مرتبة ذاته من غير مدخلية الغير فيه وكذا موجود القدرة والارادة بالنسبة الى
جميع المقدورات والمرادات على معنى انه لا منتهى لقدرته وارادته [illegible]
قادر بالقدرة التي لا يشوبها عجز بوجه ومريد بالارادة التي لا يغيرها تردد

والبطلان الحقيقي تمهيد مقدمة وهي ان الوجود موجود بنفس كونه وجودا وغنيا
من المهيات في الوجودات الممكنة موجودة بها كما ان الاشياء المظلمة تستنير
بالنور وهو بنفس كونه نورا منورا والا يلزم التسلسل وصدق المشتق لا
يوجب قيام مبدأ الاشتقاق حتى يلزم من كون النور منورا قيام
نور آخر به كما ان الخط طويل والطول نفس الخط ومثال ذلك
فقط موجودية الشيء وعينية نفس الوجود الموجود بنفس كونه وجودا
لا بقيام وجود آخر به الا باعتبار العقلي وهذا لا يوجب ان تكون
وجودات الممكنات واجبات الوجود كما يتوهم لان وجود الواجب
ضروري على الاطلاق ازلا من غير مدخلية تأثير الغير فيه بوجه من الوجوه
بخلاف الوجودات الممكنة فان ضرورة كونها وجودات وموجودات
انما يكون بعد تأثير العلة ومدخليتها فيها فالقضية المعقودة في وجود الواجب
وجود وموجود بالضرورة ازلية على الاطلاق والمعقودة في قولنا وجود
الممكن وجود وموجود بالضرورة ضرورية ما دام الذات بعد مدخلية تأثير
العلة وتحيثها فضرورة وجوده بعد الجعل والتأثير وتقرر هذا
الوجود في مقام التقييد والنقص المنتزع عنه المهية المتصفة بالامكان
لا يوجب ان يكون واجبا بالذات لان وجود الواجب القيوم
صريح عن شوب النقيصة ومعارضة المهية وظلمات القصور بل هو
صرف الوجود وبحت النور فلا مدخلية لتأثير الغير فيه بوجه من الوجوه
لعدم تطرق نجوم القوة فيه ليحتاج الى مخرج منها ومؤثر في فعليته
واما الدليل على موجودية الوجود في الاشياء وعدم كونه من الامور الاعتبارية
الانتزاعية المصدرية كما هو المتداول بين الجمهور على ما هو مذهب استادنا

قدس الله روحه العزيز ويستفاد من تصنيفاته اعلى الله درجته ان الشي
الوجود المترتب عليه آثاره المطلوبة منه في الاعيان لا يخلو اما ان يكون
نفس الماهية المترتب عليه من حيث هي او مع ضميمة اخرى حتى يترتب
عليها الآثار فان كان الاول يلزم ان يكون الماهية مع خلوها عن الوجود
متقيدة بكونها مؤثرة وهو مستحيل لمنافقين فان كان الثاني ففي
كونها مع ضميمة فلا بد من ان يكون الماهية في الاعيان بتأثير الجاعل مع في م
امر آخر وخرجت من الاطلاق الى الحيثية التي بها تكون مخالفة للتي
الاولى فلا نعني بالوجود وكونه موجودا في الاعيان الا هذا غاية الامر ان لا
يكون عروضه لها فيها بل بمجرد ملاحظة العقل ووجدانه متغايرا بنحو من المغايرة
كمغايرة الفصل للجنس لا بحسب الواقع فانه متحد معهما مع الماهية بل نفسها بان الاعيان ولا في م
يكون الوجود في الاعيان اصلا والماهية مرتبة من نقصه وظل له وتفرع منه بان
وجود الشيء وفعليته محققة ومؤكدة بان يكون به الشيء ذاتا لا المفهوم لان السلطان
مثلا ليس بالمفهوم سلطانا وكذا غيره من الامور المحققة والذوات التي حصلت
او ما خرجت تلك الماهية الموجودة به من حد الاطلاق والابهام الى مرتبة بكون
منشأ للآثار فيلزم ان تكون الماهية قبل الجعل ومعه على السواء وهو ظاهر البطلان
واما قولهم بان مناط موجودية الشيء في الخارج جعل الجاعل لها فيتجه في وجه يمكن
انتزاع الوجود في الخارج ظرف للوجود لا الاتصاف لا يستقيم ولا يخفى عن
سر لان جعل الجاعل لها بهذه الحيثية لا يخلو اما ان يكون تلك الحيثية مع الماهية
في الخارج بان يحصل فيه من الجاعل شيء غير نفس الماهية ولو كانت المغايرة
بينهما بحسب التحليل العقلي لا بحسب الواقع او لا والثاني يقتضي ان لا
يكون القضية المعقودة في قولنا الانسان موجود في الخارج خارجية كما لا يخفى

في الصفات الكمالية الذاتية ولنسبة هذا الوجود الصرف المطلق
الى هذه الوجودات المقيدة والحكاية لا يمكن ان يكون
يوجد م جزءا خارجيا ولا تحليليا عقليا لان كليهما يوجب احتياج الواجب الذي هو
صرف الآنية والوجود الى الغير وهو باطل خلف مناف للوجوب
لاستلزام كون الواجب تعالى مركبا تعالى الله عن ذلك فيجب ان يكون
نسبة هذا الوجود بحسب الوجودات المقيدة على سبيل الاشراق
والتجلي في مراتب التعينات والمراد بهذا الاشراق والتجلي ظهور
الوجود الصرف المنزه عن ظلمات العدم مع تشخصه وكمال فعليته من
جميع الوجوه وظهوره في جميع المراتب النازلة المقيدة الامكانية من غير
ان يتنزل هو ويخفض عن مرتبته الكاملة على الاطلاق بل هو في مرتبته
خارج عن كل شيء وان لم يخرج شيء من سنخه الذي لا يخرج عنه شيء هو
في علو مجده وجلال عظمته الجميع وخارج عن الجميع هذا هو التوحيد الذاتي ولو
لم يتحقق الافعال المقيدة الامكانية منتهية انتهائها الى الفعل المطلق
الصرف بمعنى عدم مدخلية تأثير الغير فيه بوجه وعدم مخالطته مع كونه
القوة والاستعداد فهذا الفعل والفاعل المطلق بما هو فاعل مطلق
لانه
عدم م يحصل منه في تلك الافعال المقيدة ويرتبط بها بوجه القيوم
مع ارتباط تلك الافعال وتعلقها به وعدم مدخلية تأثيره وتكثيره فيها لا
يكون لها رسم ولا اسم بل متوارية في مطمورة البطلان وكل فعل
من الافعال وكل اثر من الآثار في سلسلة العرض الكمالية مستهلكة في
فعله الذاتي في كونه فاعلا مؤثرا على الاطلاق وان كان في السلسلة
الطولية وتجدديتها بحسب الفعل فيها بعضها متوقف على بعض كما يحتج

ظهور اثر الحرارة والبرودة مستلزم علم التحقق والتقرير لان ولان
وكما تستتبع ظهور آثار قدرة القادرين اليهم والادوات وسائر الآلات
المنتهية الى سبب الاسباب وقدرته وتأثيره الذي هو مناط ترتب
الوجود ومفيض الخير والجود وهو توحيد الافعال ولا شك ان فرض
الصفات الموجودة الامكانية التي هي روابط لوجود الافعال الممكنة
وهي لتقييدها وعدم استقلالها يرتبط الى الصفات المطلقة التي
الوجوب المتحدة والمنبسطة في تلك الصفات المتكثرة وهذا هو التوحيد
والصفات ففي الوجوب ذات صرفة مطلقة واجبة وهي نفس
الوجود على الاطلاق وكذا فاعل مطلق صرف بالذات وكذا ذو
صفة وصفة صرفة واجبة بالذات ولا شك انه امتنع تعدد صرف
الوجود الذي هو نفس ذاته تعالى وكذا لا يجوز تعدد لوازمه من الصفة والفعل
اللذين هما الفرع من باب الوجود بل نفس صرف الوجود لان التمايز
بجهة موجبة لوجود امر ما يزيد على الوجود في كل واحد من المتعدد غير ما هو موجود
في الآخر منه فيقتضي تحقق امر وراء هذا الصرف من الوجود بالذات آخره
ووراء صرف الوجود وكذا لوازمه من الصفات والافعال اي
مبدئيتها عن كونه تعالى فاعلا للافعال التي هي ايضا نفس صرف الوجود
ومغايرتها لها ليست الا بمجرد الاعتبار لا يكون الا بمجازة العدم
والنقصان المنزه عنها الوجود الصرف الواجبي فيجب ان يكون
تلك الامور الثلث التي هي بالذات وعلى الاطلاق راجعة
لاحيثية بسيطة وامرا واحدا هو صرف الوجود الذي هو نفس ذاته
تعالى البسيط من غير تكثر فيها بوجه من الوجوه الا بمجرد الاعتبار فالتوحيد

۳۳۱

تعالى شانه مع تعاليه عن الحلول والاتحاد بذاته وصفاته و
افعاله الى بحسب كونه فاعلا بالذات منبسطة فيها كل في جميع
الاشياء انبساطا معنويا فارجاعها من قبل العقل البحثي الى الذات
والصفات والافعال الامكانية فهذا توحيد الذات وتوحيد الصفات وتوحيد
الافعال ومن لم يبلغ الى هذه المرتبة من التوحيد فهو اسير في الحيرة
ولم يكن من الموحدين بالحقيقة والله اعلم بحقائق الامور وهو
ولي دار السرور والمنقذ من بلاد الغرور

[illegible] سنة ۱۰۲[illegible]

۲۲
۲